

## تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨)

### أولاً - مقدمة

١ - في الفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) المتخذ في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، طلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس كل ثلاثة أشهر عن مدى الوفاء بمسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا هو التقرير الرابع المقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويقدم التقرير آخر المستجدات في أنشطة الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير السابق (S/2009/284)، المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مع التركيز على الخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨). كما يقدم آخر المستجدات في أنشطة ممثلي الخاص للعراق، فضلاً عن المسائل التشغيلية والأمنية.

### ثانياً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

#### ألف - الأنشطة السياسية والدستورية

٣ - يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مشاركتها في تعزيز المصالحة الوطنية. وعندما وصل ممثلي الخاص السابق ستيفان ديمستورا إلى العراق لأول مرة اتخذ خياراً فيما يتعلق بالسياسة بأن يعالج مباشرة القضايا الأساسية والجوهرية لتشجيع الحوار السياسي في العراق، بما في ذلك مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها. وبعد ١٨ شهراً من جهود البحث والتوعية في المناطق المتنازع عليها، أنشأت البعثة في ١٠ حزيران/يونيه فرقة العمل الرفيعة المستوى لتعزيز الحوار بين كبار ممثلي حكومة العراق وحكومة كردستان الإقليمية، بشأن تقارير البعثة عن الحدود الداخلية المتنازع عليها. وبالرغم من حساسية القضايا المطروحة والتاريخ. بما ينطوي عليه من تعقد والموروث

بما يكتنفه من صعوبات، فقد أبدى الجانبان استعداداً للعمل معاً ومع الأمم المتحدة. وقد عقدت فرقة العمل اجتماعات في عدة مناسبات في بغداد تحت رعاية الأمم المتحدة.

٤ - بالرغم من أن هذا الحوار الذي يجري في بغداد يعتبر مشجعاً فإن الأحداث على أرض الواقع لم تكن مواتية. ويصدق ذلك بصفة خاصة في حالة محافظة نينوى، حيث قام العديد من العمد الأكراد بمقاطعة الحكومة الإقليمية المنتخبة منذ نيسان/أبريل وحدثت مواجهة بين المحافظ الإقليمي وحنود البشمرقة في إحدى نقاط التفتيش خارج الموصل في أيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت قيادة حكومة كردستان الإقليمية بيانات غير مشجعة أثناء حملة الانتخابات الكردية الأخيرة وبخاصة فيما يتعلق بمستقبل محافظة كركوك.

٥ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه اعتمد البرلمان الكردستاني العراقي بأغلبية ٩٦ صوتاً من بين ٩٧ عضواً حاضراً مشروع دستور إقليمي متشدد. ويذكر أحد البنود بشكل خاص أن منطقة كردستان العراقية تشمل جميع المناطق المتنازع عليها ويدعى من جانب واحد على ما يبدو الحق في المقاطعات التي توجد خارج إقليم كردستان المعترف به (بما في ذلك محافظات نينوى وكركوك وديالى)، التي هي موضوع محادثات فرقة العمل الرفيعة المستوى. وتلا هذا التصويت القيام بجهد لإجراء استفتاء عن الدستور الإقليمي في ٢٥ تموز/يوليه، وهو نفس اليوم الذي تجري فيه الانتخابات البرلمانية والرئاسية لحكومة كردستان الإقليمية. ولأسباب تقنية نصح مجلس المفوضين التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبدعم من فريق المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بعدم توفر وقت كاف لإجراء الاستفتاء في حدود هذا الإطار الزمني الضيق. ونتيجة لذلك تأجل إجراء الاستفتاء، مما يتيح الفرصة لقيام البرلمان الكردستاني العراقي الجديد بإدخال بعض التعديلات على مشروع الدستور.

٦ - وبالرغم من المجالات السالفة الذكر التي تدعو للقلق، فإنني أرحب بقيام قيادة حكومة كردستان الإقليمية بالتوصل إلى حل توافقي بشأن تصدير النفط من أحد الحقول في منطقة كردستان كما أنني آمل أن يفضي ذلك إلى اتخاذ خطوات أخرى قد تسمح بإبرام اتفاق لإقرار القانون المتعلق بالمواد الهيدروكربونية الذي تشتد الحاجة إليه. ومن التطورات الإيجابية أيضاً مشاركة الحكومة العراقية والقوات الكردستانية في مراكز الاتصال المشتركة لقوات الأمن في العديد من المحافظات.

٧ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دعمها للجنة المعنية بالمادة ٢٣ المتعلقة بكر كوك. فبعد تقديم دعم تقني ولوجستي ورعاية جولة دراسية إلى أيرلندا الشمالية، اختتمت البعثة تقاريرها الخاصة بشأن كركوك استناداً إلى عمل الخبراء المتخصصين

في مجال انتهاك حقوق الملكية، وتقاسم السلطة، والمسائل السكانية وتسجيل الناجحين في المحافظة. ويجري توفير هذه التقارير لأعضاء اللجنة ومع رئيس مجلس النواب. وبالرغم من تمديد ولاية اللجنة، فإنها لم تستطع التوصل إلى اتفاق وقدم كل جانب مجموعة منفصلة من التقارير إلى رئيس مجلس النواب. وتوقفت اللجنة عن الاجتماع ويعمل رئيس المجلس حالياً من أجل المواءمة بين مختلف تقارير الأطراف بغرض صياغة قانون خاص بشأن الانتخابات في كركوك بمشاركة تقنية من البعثة سيقدم إلى مجلس النواب للنظر فيه.

٨ - وكجزء من الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة لتعزيز عملية الاستعراض الدستوري من خلال مناقشة السياسات المتعلقة بالنظام الاتحادي في العراق، نظمت البعثة ومجلس النواب العراقي مؤتمراً رفيع المستوى بشأن موضوع "مستقبل العراق" في يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه في بغداد. وركزت هذه المائدة المستديرة التشريعية التي عقدت متابفة لمائدة مستديرة أخرى عُقدت في إربيل في نيسان/أبريل، على تقاسم عائدات المواد الهيدروكربونية وإدارة الموارد المائية. وسلم المشاركون بأن التشريع المتعلق بالمواد الهيدروكربونية ما زال معلقاً بسبب عدم الاتفاق بين بغداد وإربيل بشأن تخصيص اعتمادات محددة من العائدات لحكومة كردستان الإقليمية ولتمويل مشاريع الهياكل الأساسية الوطنية. وأكد المشاركون الحاجة إلى تحقيق الاتساق بين التشريع الخاص بتقاسم العائدات والمشاريع ذات الصلة التي تنظم شركة النفط الوطنية العراقية، وإنتاج النفط والغاز، وإعادة تشكيل وزارة النفط. وقدمت البعثة خيارات منذ ذلك الوقت، عن طريق لجنة الاستعراض الدستوري، من أجل حل مسألة المواد الهيدروكربونية على المستوى الدستوري، إما في شكل تعديل على المادة ١١٥ من الدستور العراقي (شرط الأولوية) أو عن طريق مؤسسة حكومية دولية.

٩ - وكانت هناك فرصاً أكبر للتوصل إلى توافق في الآراء في المناقشات المتعلقة بتقاسم المياه نظراً لتوفر رغبة مشتركة لدى جميع العراقيين لتأمين إمكانية أكبر للحصول على تدفقات من المياه العابرة للحدود القادمة من جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية ولا سيما أثناء فترة نقص المياه هذه المستمرة منذ وقت طويل في العراق. واتفق المشاركون على ضرورة إنشاء هيئة تنسيقية جديدة لموارد المياه لوضع استراتيجية وطنية للمياه تتضمن الأبعاد الداخلية والإقليمية. وطلبوا من البعثة تقديم خيارات إلى لجنة الاستعراض الدستوري وهو ما قامت به بالفعل منذ ذلك الوقت.

١٠ - وظل تيسير التعاون الإقليمي يمثل إحدى الأولويات بالنسبة للبعثة. ويبدو أن البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في سعيهما للمساعدة في تنفيذ ولاية المنسق الرفيع المستوى المعني بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين أو رفاتهم على استعداد لتدريب فريق لاستخراج الجثث لتعزيز قدرة وزارة حقوق الإنسان، كجزء من الجهود الرامية إلى المضي قدماً في الأعمال المتعلقة بتحديد رفات الكويتيين المفقودين. ومن المتوقع أن تقوم وزارة حقوق الإنسان بتعيين لجنة خبراء للاضطلاع بمهمة وضع خرائط للمواقع وتحديد ما قبل أن يبدأ التدريب. أما على الصعيد الميداني فقد تم أيضاً تقديم دعم لمشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية الذي أنشئ وفقاً لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام.

## باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

١١ - أكملت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بنجاح بدعم من البعثة، الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لإقليم كردستان في ٢٥ تموز/يوليه والانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتضمن هذا الجهد الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين في إقليم كردستان وتنظيم الانتخابات، فضلاً عن التحضير للاضطلاع بعملية تسجيل الناخبين على نطاق البلد بأسره في ١٥ آب/أغسطس.

١٢ - واعتُبرت عملية استكمال تسجيل الناخبين في كردستان العراقية، التي قام بمراقبتها ٥٦٣ مراقب عراقي وممثلون للأحزاب السياسية، عملية ناجحة، ولأول مرة قامت مفوضية الانتخابات بإدارة العملية بأكملها، بما في ذلك إجراء التغييرات المتعلقة بإدخال البيانات وإجراء تعديلات لقائمة الناخبين. واستقبلت مواقع المفوضية لتسجيل الناخبين أكثر من ٥١٢ ٠٠٠ ناخب مما أدى إلى إنتاج أكثر من ١٨٣ ٠٠٠ استمارة تطلب إجراء تعديلات وإدخال بيانات في بغداد. وتبع ذلك تسمية المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في كردستان. وتلقت مفوضية الانتخابات خمسة ترشيحات لمنصب الرئيس وقام ٢٤ كياناً سياسياً بتسمية ٥٠٧ مرشحين للانتخابات البرلمانية. وتم أيضاً، دون وقوع أي حادث، شراء المواد اللازمة، وإجراء التخطيط اللوجستي والتدريب لموظفي الاقتراع.

١٣ - وفي ٢٥ تموز/يوليه خرج سكان إقليم كردستان بأعداد كبيرة لممارسة حقهم في انتخاب ممثلين إقليميين جدد ورئيس لإقليم. وأجري التصويت في بيئة منظمة خلت بصورة ملحوظة من العنف. ووقت كتابة هذا التقرير، لم تعلن النتائج بعد انتظاراً لحل جميع الشكاوى والفصل في الطعون. وإنني أحث الجميع على التعاون بشكل كامل مع مفوضية الانتخابات في هذا الشأن.

١٤ - وتواصل البعثة عملها مع مفوضية الانتخابات لضمان إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مع حصولها على قبول ودعم الشعب العراقي. كما أنه من الضروري لكفالة مصداقية العملية عموماً تعزيز الثقة في قائمة الناخبين عن طريق القيام بممارسة على نطاق البلد بأسره لاستكمال القائمة كما هو مقرر لها في آب/أغسطس. وعلى نحو مماثل تحتاج مفوضية الانتخابات لتمويل حكومي للاضطلاع بأنشطة الانتخابات. ويساور البعثة القلق من أنه إذا لم يتم إصدار أو تعديل قانون الانتخابات من جانب مجلس النواب في الوقت المناسب، أو اعتماد الميزانية اللازمة للانتخابات وتقديم الدعم المتواصل للمهام الإدارية والتنفيذية لمفوضية الانتخابات قد يتأثر الإطار الزمني ونوعية أنشطة الانتخابات في المستقبل.

١٥ - وفي سياق المحافظة على سلامة التسلسل المخطط للأحداث الانتخابية المعقدة، قامت مفوضية الانتخابات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بدراسة الجدوى التقنية لما يلي: (أ) إجراء استفتاء على مشروع دستور إقليم كردستان بالتزامن مع إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؛ (ب) إجراء استفتاء على نطاق البلد بأسره بشأن الاتفاق الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في نفس الوقت الذي تجري فيه الانتخابات البرلمانية والرئاسية الكردستانية؛ (ج) استكمال تسجيل الناخبين بصورة مستقلة من أجل الانتخابات الوطنية في كركوك. وقدمت دراسات الجدوى التقنية الثلاث التي أعدها البعثة إلى رئيس مفوضية الانتخابات وإلى رئيس البرلمان.

١٦ - وقد اضطلع بأربع عمليات شاملة بشأن الدروس المستفادة (بتيسير من البعثة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية) تشمل المجالات التنفيذية والتقنية المختلفة من أجل تحليل ووضع استراتيجيات للأنشطة الانتخابية العديدة المقبلة في عامي ٢٠٠٩ وأوائل ٢٠١٠. وركزت آخر الممارسات التي تمت في أوائل تموز/يوليه، واستضافتها مفوضية الانتخابات الهندية، على تخطيط وتنسيق الجوانب الأمنية، والاستفادة من الدروس الأمنية للانتخابات التي أجريت في المحافظات العراقية مؤخرًا والانتخابات العامة الهندية.

## جيم - المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

١٧ - عجّلت حكومة العراق، خلال الأسابيع الأخيرة، بإطلاق عدة مبادرات واعدة بغرض إقامة منتدى مستدام للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية من خلال علاقة منسقة مع شركائها الدوليين. وأرحب، في هذا الصدد، بقرار العراق الشروع في وضع خطة خمسية شاملة للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ أطلقت خطوتها الأولى رسمياً في حزيران/يونيه

بمضور صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المشاركة في فريق الأمم المتحدة القطري. ولن تقدم الخطة التي وضعت بقيادة وزارة التخطيط العراقية حافزاً جديداً لتحقيق التقدم الداخلي في العراق فحسب، بل أيضاً لتطبيعته وتحقيق تقدمه على الصعيد الدولي في إطار الشراكات الإنمائية العالمية التي أقيمت بموجب وثيقة العهد الدولي مع العراق.

١٨ - ولقد أُحرز تقدم في الجهود الرامية إلى إعادة تحديد الاتجاه المستقبلي لوثيقة العهد وتحديثها لتتواءم بطريقة استراتيجية أفضل مع الوضع الناشئ في العراق. ووافق اجتماع فريق بغداد التنسيق الذي عقد في ٢٦ أيار/مايو، واشترك في رئاسته نائب رئيس مجلس الوزراء برهم صالح ومستشاري الخاص المعني بوثيقة العهد الدولي مع العراق، إبراهيم غمباري، على استعراض التقدم المحرز في مؤتمر وزاري معني بوثيقة العهد الدولي مع العراق يُتوقع عقده في بغداد في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين، تعهدت الحكومة بالعمل مع شركاء دوليين لتحديد معايير معينة يلزم تحقيقها. وأنشئ فريقاً عمل لتوجيه هذه العملية، أحدهما حكومي يرأسه وزير المالية وآخر للمانحين يشمل الأمم المتحدة والبنك الدولي، وقد اجتمعا معاً في ٩ و ٢٢ تموز/يوليه. وأعقب الجهود التي بذلتها على أرض الواقع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والجهات المانحة والشركاء العراقيون في بغداد مشاورات عقدها مستشاري الخاص مع رئيس الوزراء المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيارى ووزير المالية بيان جبر من أجل تأكيد الاتفاق بشأن تحديد الأولويات الرئيسية للتنفيذ؛ وإعادة توجيه وثيقة العهد الدولي مع العراق التي أعيد تحديد موضع تركيزها في السنوات المتبقية؛ وإعادة النظر في آليات الوثيقة لتحسين فعالية تنفيذها ورصدها. وأرحب بهذه الجهود الرامية إلى إقامة شراكة معززة تدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية في السنوات المقبلة وتشجع الحكومة على ضمان احتفاظ هذه العمليات بشموليتها.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، بذلت الحكومة جهداً يستحق الثناء عن طريق وزارة التخطيط لإصلاح وتنقيح الإجراءات الداخلية التي يتبعها البلد لإدارة المعونة. وقد شكل حتى الآن المجلس العراقي للاستعراض الاستراتيجي الآلية الرئيسية لإدارة المعونة في العراق؛ ومع ذلك، فإنه في حاجة ماسة إلى التحديث كي يستوعب رؤية العراق الاستراتيجية الأشمل للشراكات في مجالي التنمية والمعونة التي تمر الآن بمرحلة التخطيط. وقد طُلب إلى الأمم المتحدة أن تدعم هذه العملية عن طريق مجموعة دعم الجهات المانحة التي يرأسها سفير الدائم الذي يعمل عن كثب مع وزارة التخطيط. وأشكر بجرارة تلك الجهات المانحة التي ما زالت تقدم الدعم الفني والمالي معاً للجهود التي يبذلها العراق في تنسيق التنمية والمعونة ضمن إطار وثيقة العهد الدولي مع العراق ولا سيما إسبانيا وأستراليا والدانمارك والسويد وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان والمفوضية الأوروبية.

٢٠ - وخصصت هذه الجهود لتعزيز إطار العمل للتعاون الدولي بشأن تنمية العراق إثر إغلاق المرفق الدولي لصندوق تعمير العراق أمام أية مساهمات جديدة اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية للمرفق في ١٨ أيار/مايو برئاسة مشتركة بين وزير التخطيط وحكومة الدائمك لمتابعة تنفيذ نتائج نابولي اعتباراً من شهر شباط/فبراير. وقد شملت القرارات الرئيسية ما يلي: (أ) تنفيذ الأمم المتحدة عملية استفادة من الدروس بشكل كامل، بالتعاون مع الجهات المانحة والحكومات، وذلك من أجل تطبيق الاستنتاجات على بلدان أخرى وتنفيذ استراتيجيات العراق المستقبلية لتنسيق المعونة؛ (ب) ومواصلة بذل الجهود فيما بين الحكومات والجهات المانحة والأمم المتحدة كي تنشئ معاً آليات ما بعد المرفق الدولي لصندوق تعمير العراق، خاصة وأنها تتعلق بالتنسيق الاستراتيجي والتنفيذي المتواصل لعملية البرمجة.

٢١ - وسيغدو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ الأداة الرئيسية التي تكفل إمكانية تكيف منظومة الأمم المتحدة بطريقة فعالة مع احتياجات العراق الناشئة على المستويين الهيكلي والموضوعي. وكخطوة أولى نحو إنشاء هذا الإطار، أُطلق التقييم القطري الموحد في ٢٢ حزيران/يونيه في بغداد وفي أكبر مناسبة مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة تعقد في العراق منذ عام ٢٠٠٣. وقد شارك فيها ما يزيد عن ١٠٠ عراقي من الوزارات والبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وكذلك فعلت جميع الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق الستة عشر. وبعد ذلك، خضعت استراتيجية الأمم المتحدة الحالية لمساعدة العراق لاستعراض منتصف المدة من أجل موازنة أولويات الحكومة الناشئة. وتقرر أن يركز فريق الأمم المتحدة القطري على دعم جهود الحكومة عبر دمج ما يقدمه من تحليل مستفيض للوضع في عملية التخطيط الوطني.

٢٢ - وسيستند إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومن ثم المساعدة التي ستقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في المستقبل، إلى برنامجين رئيسيين، هما: برنامج تنمية القطاع الخاص وبرنامج تحديث القطاع العام، وهما برنامجان ستزداد أهميتهما لمستقبل العراق الاقتصادي - الاجتماعي ولتوازن قطاعه العام - الخاص المشترك، على الرغم من الارتفاع الأخير الذي سجلته أسعار النفط. فكلاهما ضروري لإتاحة الفرصة للعراق كي يقوم بموازنة ميزانيته وإصلاح إدارته العامة من أجل تقديم الخدمات بصورة أفضل، وإيجاد فرص عمل لمعالجة ارتفاع معدل البطالة في صفوف شباب العراق وإتاحة مناخ أكثر ملاءمة للاستثمار الدولي في العراق. ويجري حالياً تنفيذ برنامج تنمية القطاع الخاص بواسطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وقد تقرر في غضون ذلك عرض برنامج تحديث القطاع العام على المجلس العراقي للاستعراض الاستراتيجي.

٢٣ - ومن المتوقع أن يدعم استمرار الأمم المتحدة وشركائنا في وضع البرامج الإنسانية مبادرات السياسات العامة الرفيعة المستوى هذه من خلال توفير الإغاثة الفورية للفقراء والضعفاء في العراق. فما زالت الحالة الإنسانية في العراق هشة، والسبب في ذلك يعود بصورة رئيسية إلى فقدان الأمن وإلى الصعوبات في الوصول إلى الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أثناء استعراض منتصف العام لعملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٩ من أجل العراق، بأن الأولويات الاستراتيجية للتقييم القطري المشترك ما زالت تعكس التطورات الحالية في البلد، ولا سيما فيما يتعلق بوجود جيوب دائمة من الضعف الحاد لا تمثل العراقيين المشردين داخلياً فحسب، إنما أيضاً الكثير من المجتمعات المحلية المحرومة التي ما برحت تفتقر إلى إمكانية الحصول على ما يكفي من الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساعدة في مجال الحماية. وما زال المدنيون يتأثرون تأثراً غير متكافئ من العنف المتواصل، وتبقى مسألة الحماية شاغلاً من الشواغل الخطيرة، ولا سيما للنساء والأطفال وبعض فئات الأقليات.

٢٤ - ويصل الآن إجمالي الاحتياجات المجتمعة لعملية النداء الموحد للعراق لعام ٢٠٠٩ إلى ٦٥٠ مليون دولار، وهو مبلغ يشمل ما يزيد عن ٣٤١ مليون دولار خصص لمساعدة ما يقدر بـ ١,٧ مليون عراقي التمسوا اللجوء في البلدان المجاورة وما وراءها. وقد سجلت متطلبات الدعامات ١ لعملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٩، التي تلي احتياجات العراقيين الضعفاء الموجودين داخل البلد، زيادة تفوق الثلث فوصلت إلى ٣٠٨ ملايين دولار، وذلك مع التركيز على مشاريع تهدف إلى تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى إعادة المشردين داخلياً واللاجئين العراقيين ودعم عمليات التعافي المبكر. وفي الواقع، لقد كانت وتيرة عمليات العودة أقل انخفاضاً عن المتوقع، ولم تبلغ بعد الحالة في مناطق كثيرة من البلد مرحلة تسمح بحدوث عمليات عودة طوعية ومستدامة وواسعة النطاق إلى العراق. وكان لأموال عملية النداء الموحد هذه المخصصة للدعامات ١ الأهمية الحاسمة لإتاحة الفرصة لتحقيق استجابة إنسانية عاجلة لأزمات مثل عمليات القصف الأخيرة التي تسببت في خسائر ضخمة في تازة وكركوك، والتي قتلت عدداً وصل إلى ٨٥ شخصاً وجرح أكثر من ١٧٠ وشردت ٦٠٠ آخرين. وأخذت وكالات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر/الاهلال الأحمر وغيرها من الجهات الفاعلة تعمل في الميدان خلال ساعات من وقوع الهجوم لتقديم المواد الغذائية وغير الغذائية والمساعدة الطبية. ومع ذلك، تلقت بعض القطاعات المشاركة في عملية النداء الموحد، ومنها التعليم والصحة، أموالاً محدودة للغاية بالمقارنة مع الاحتياجات. وأعرب عن امتناني للجهات المانحة، بما فيها السويد والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة والمكتب الإنساني للجماعة

الأوروبية وجهات أخرى ساهمت بسخاء حتى الآن، وأود أن أشجع الجهات المانحة الأخرى على مواصلة التعهد بما تقدمه من دعم لعملية النداء الموحد.

٢٥ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التعاون عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم السلطات العراقية في عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وقد أنشأت المفوضية في بغداد ستة مراكز مجتمعية للعائدين وهي ترمع التوسع بإنشاء ١٠ أماكن أخرى. كما ساعدت المفوضية في إصلاح المنازل المتضررة من النزاع، وواصلت توسيع وجودها بزيادة عدد الموظفين الوطنيين والدوليين. ومع ذلك، ثمة شواغل مستمرة بشأن عدم كفاية مستويات الدعم المادي المقدم للمشردين والعائدين ولغيرهم من الفئات الضعيفة، في حين أدى ازدياد وتيرة العنف في الآونة الأخيرة، ولا سيما ضد الأقليات، إلى مواصلة العراقيين مغادرتهم البلد وإلى وقوع بعض حالات التشرد الداخلي. وأشاد وكيل المفوض السامي لشؤون اللاجئين، ل. كريغ جونستون، أثناء زيارة اضطلع بها إلى العراق، بالحكومة العراقية لتقديمها مجموعة من التعويضات للعائدين وللأسر المشردة داخليا. لكنه أكد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود، لأنه لن يكون هناك تسوية لوضع العراق ككل ما لم تُحلّ مخنة المشردين واللاجئين العراقيين.

٢٦ - من أجل تعزيز القدرة الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة الإنسانية لكل من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، تعمل معا كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع برنامج للوقاية من الكوارث والاستجابة لها مع حكومة العراق. وبالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية، ستشمل هذه المبادرة توصيات بشأن إنشاء مركز لإدارة الكوارث وخطة وطنية. كما أرحب ببدء العمل في تموز/يوليه بشبكة التنسيق الميداني في العراق المكونة من نقاط الاتصال القائمة على المحافظات، والتابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتي تهدف إلى تنسيق الاستجابات الإنسانية وجمع المعلومات عن البيانات الإنسانية بطريقة أشمل مما أمكن حتى الآن، وأرحب بتكاملها داخل الهيكل الميداني القائم الذي يقوده مسؤولي الاتصال بالمحافظات التابعين للبعثة.

٢٧ - ولا تزال من الأولويات معالجة آثار الجفاف في العراق، الذي تُقدّر منظمة الأغذية والزراعة بأنه سيؤدي إلى انخفاض قدره ٣٥ في المائة في إنتاج القمح ويحتمل أن يؤدي إلى تفاقم مستويات الفقر الحالية، وستواصل الأمم المتحدة بذل الجهود للتخفيف من آثار الجفاف الاجتماعية والاقتصادية. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة ببناء وصيانة ١٢٠ من

مشاريع الري الصغيرة، كما قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإصلاح نظم توزيع المياه في محافظة أربيل مما أدى إلى تحسين نوعية المياه لـ ٣٠.٠٠٠ من السكان. وبسّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أيضاً عقد مؤتمر إقليمي عن الجفاف، جمع بين وكالات الأمم المتحدة ووزاري الزراعة والموارد المائية بإقليم كردستان.

٢٨ - وتستمر التحضيرات لتعداد السكان والمساكن بالعراق. وقد قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم العراق وذلك بإجراء تعداد تجريبي في محافظات مختارة، كما قام بإنشاء المجلس الاستشاري التقني الدولي الرفيع المستوى للتعداد بالعراق، الذي اجتمع في مطلع تموز/يوليه لمناقشة القضايا المتعلقة بضمان الجودة. ولا تزال المناقشات جارية لمعرفة جدوى إجراء التعداد قبل نهاية العام. ولدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تمكين المرأة العراقية في المنزل وفي مكان العمل، استضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع الحكومة، ورشة عمل عن استراتيجيات لمكافحة العنف ضد المرأة في المجتمعات المحلية. وقامت اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتدريب موظفي وزارة التربية والتعليم لإعداد تحليل واسع النطاق لقطاع التعليم بالعراق، مما يوفر الإطار اللازم للاستراتيجية الوطنية للتعليم بالعراق. ونظم برنامج الأغذية العالمي بعثة أوفد فيها مسؤولين حكوميين إلى مصر، بهدف وضع حلول طويلة الأمد لتحقيق الأمن الغذائي في العراق.

٢٩ - ونشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع اليونيسيف في ١ تموز/يوليه تقريراً يستعرض التقدم المحرز بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام منذ بدء نفاذ معاهدة أوتاوا لحظر الألغام في عام ٢٠٠٨. ولا تزال الوكالات قلقة من أنه، على الرغم من استئناف تحديد أماكن بعض الألغام وأنشطة التوعية بمخاطر الألغام، فإن الحظر الذي تفرضه وزارة الدفاع على قيام المدنيين بإزالة الألغام ما زال قائماً، واحتمال تحقيق أهداف أوتاوا ما زال محدوداً. وأشارت بعثة دولية رفيعة المستوى موفدة إلى العراق وقام بها فريق الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للأمم المتحدة في أيار/مايو إلى مخاوف مماثلة، حيث عقدت البعثة مناقشات مع كل من وزارتي الدفاع والبيئة. ويعتبر استئناف قيام المدنيين بأنشطة إزالة الألغام ضرورياً للحد من الخسائر الإنسانية والاقتصادية المستمرة المتعلقة بالألغام، وأحث الأطراف المعنية على العمل مع الأمم المتحدة من أجل تسهيل المناقشات حول السبل المفضية إلى تحقيق التقدم.

٣٠ - وأحرزت المبادرات المتعلقة بالحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الفساد تقدماً خلال هذه الفترة. وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو حلقة عمل في اسطنبول لجميع

القاضيات العراقيات ركزت، في جملة أمور، على المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، واستخدام قاعدة البيانات القانونية العراقية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات، بتنفيذ مسح شامل يتعلق بالزاهة وينتهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بغرض تحديد خط الأساس للفساد في أربع وزارات بأربع محافظات، من أجل زيادة فعالية تصميم تدابير المكافحة اللازمة المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ونظّم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اجتماع مائدة مستديرة ضم مسؤولين من المجتمع المدني ومن الحكومة العراقية بشأن مشروع قانون المنظمات غير الحكومية العراقية، وذلك للاتفاق على سلسلة من التوصيات لجعل مشروع القانون متسقاً مع أفضل الممارسات الدولية. كما وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصيغة النهائية للتحديد والتخطيط الاستراتيجي لمحكمتين نموذجيتين في كلٍ من بغداد والبصرة، بالإضافة إلى محكمة أربيل التي ورد ذكرها من قبل في الوثيقة (S/2008/248، الفقرة ٣٧).

## دال - أنشطة حقوق الإنسان

٣١ - واصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم المساعدة للحكومة والمنظمات المجتمع المدني في التحضير للاستعراض الدوري الشامل لتقرير العراق الذي يجري تحت رعاية مجلس حقوق الإنسان، والمقرر أن يتم في شباط/فبراير ٢٠١٠. وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، حضرت اللجنة العراقية المشتركة بين الوزارات، والمعنية بالاستعراض الدوري الشامل، تدريباً على المتطلبات في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وراقبت دورات استعراضية بمجلس حقوق الإنسان في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١١ حزيران/يونيه. كما تقوم بعثة الأمم المتحدة بتنظيم تدريب لـ ٢٥ من منظمات المجتمع المدني العراقية على عناصر الرصد والإبلاغ المتعلقة بحقوق الإنسان، فضلاً عن الاستعراض الدوري الشامل، ودور منظمات المجتمع المدني في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٣٢ - وتواصل البعثة العمل مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة على تحسين قدرة الحكومة العراقية ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في دعم الإصلاح التشريعي بما يتفق مع المعايير القانونية الدولية، فضلاً عن تعزيز القدرات المحلية في مجال الرصد والحماية حينما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل المبادرات والشراكات الجارية حالياً الأنشطة التي يجري تنفيذها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المشورة التقنية بشأن المناهج الدراسية الخاصة بمعهد التدريب القضائي وإصلاح نظام السجون. وتدعم

البعثة مشروعاً يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمراجعة قانون مكافحة الإرهاب العراقي الحالي في سياق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما تدعو البعثة للتصديق على الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب، وإلى تعديل قانون مكافحة الإرهاب الحالي. وبالإضافة إلى ذلك تقوم البعثة بدعم اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال قضاء الأحداث، بما في ذلك الدعوة للإصلاح التشريعي، وللحد من طول فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة، ومبادرات المجتمع المحلي من أجل تنمية قدرات كبار المسؤولين في نظام قضاء الأحداث. علاوة على ذلك، تعمل البعثة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونسكو لدعم العاملين في وسائل الإعلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان والأكاديميين الذين يعانون من آثار العنف والتهديدات داخل العراق.

٣٣ - وتقوم البعثة ببذل جهود متواصلة للتشجيع على تنفيذ المادة ١٠٢ من الدستور العراقي التي تنص على إنشاء لجنة عليا لحقوق الإنسان، والتي تأخر إنشاؤها بسبب عدم وجود رئيس للبرلمان. وتنتظر وزارات تنفيذية الآن في تعيين أعضاء لجنة مسؤولة عن عملية اختيار أعضاء تلك اللجنة العليا. ودعمًا لجهود العراق، أعدت البعثة خطة مفصلة لتعيين أعضاء اللجنة العليا هي الآن قيد النظر من قِبَل لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب. وبالنظر إلى أن الميزانية العراقية للسنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ أغفلت توفير التمويل اللازم لهذه اللجنة العليا، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تواصلت مع مجلس النواب وحكومة العراق لتصحيح ذلك خلال استعراض منتصف المدة المقبل للميزانية.

٣٤ - ولا تزال المخاوف قائمة بشأن معاملة المعتقلين، حيث استمرت الاحتجاجات خلال الفترة المشمولة بالتقرير ضد الاحتجاز المطول قبل المحاكمات، وإساءة معاملة المعتقلين، والفساد في نظام إنفاذ القانون. وقد استجابت السلطات العراقية المختصة لهذه المخاوف بتقديم المزيد من الوعود بالتحقيق وتحسين الوضع. وخلال شهر حزيران/يونيه، سُجِّلَ عدد من الإضرابات عن الطعام في العديد من مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد. وفي إحدى الحالات، سُجِّلَ إضراب عن الطعام اشترك فيه نحو ٣٠٠ من المعتقلين المنتسبين للتيار الصدري في مركز الاعتقال بالرصافة في شرق بغداد، مما دفع أعضاء لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب وقيادة العمليات في بغداد لتفقد تلك المنشآت. وأعلن وزير الداخلية بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه أن ٤٣ من رجال الشرطة العاملين بالرصافة سيقدّمون للمحاكمة بتهمة قيامهم بانتهاكات لحقوق الإنسان، في حين دعا المجلس القضائي الأعلى إلى تحسين نظام الاحتجاز عندما اجتمع بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه.

٣٥ - وفي تطور مشجع حضرت البعثة اجتماعا مع ممثل لنائب رئيس الوزراء وممثلين لوزارات العدل والداخلية والدفاع وحقوق الإنسان، حيث جرت مناقشة علنية لتدهور نظام إنفاذ القانون وللتوصيات البناءة في هذا الصدد. وفي هذا السياق، جرت مناقشات بشأن مسألة نقل المحتجزين لدى وزارة الدفاع إلى مرافق تديرها وزارة العدل. وهي توصية تقدمت بها البعثة منذ فترة طويلة، وقد أقر ممثلو وزارة الدفاع مؤخرا بأن احتجاز المدنيين لا يقع ضمن اختصاصهم.

٣٦ - ولا تزال البعثة قلقة بشأن ما يجري من عمليات الإعدام شنقا للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام، إضافة إلى عدم توافر معلومات عن عمليات الإعدام وعن أحكام الإعدام. وفي الوقت الحالي هناك ما لا يقل عن ١٠٠٠ شخص في انتظار تنفيذ حكم الإعدام في العراق، حيث تفيد التقارير بأن ١٥٠ منهم استنفدوا جميع السبل المتاحة للاستئناف. وقد وقّع مجلس الرئاسة العراقي بالفعل على أكثر من ١٠٠ من أوامر الإعدام. وتمت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٣١ من عمليات الإعدام على الرغم من الدعوات التي تقدمت بها البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وغيرهما من المنظمات الدولية، إلى الحكومة العراقية بوقف تطبيق عقوبة الإعدام إلى حين إجراء تحقيق في جميع الادعاءات بإساءة استعمال السلطة أثناء الاحتجاز، وإعادة النظر في التشريعات والإجراءات الجنائية في ضوء المعايير الدولية والتزامات العراق بموجب القانون الدولي. ولا تزال البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قلقتين من أن النظام القضائي العراقي لا يمتلك القدرة، في الوقت الحالي، على ضمان إجراء محاكمات عادلة تتم وفقا لجملة أمور، من بينها المادة ١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعراق طرف فيه.

## هاء - المسائل التشغيلية واللوجستية والأمنية

٣٧ - واصل مكتب الدعم التابع للبعثة الارتقاء بعدد من المشاريع المصممة لتعزيز قدرة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على الاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة على نحو متكامل. ففي بغداد، توشك أن تكتمل عملية بناء أماكن مكاتب إضافية وتجديد مرافق قائمة حيث ستوفر، فور الانتهاء منها، مكاتب لتمكين اشتراك موظفي البنك الدولي من شغلها مع نظرائهم بالأمم المتحدة، وأماكن معيشة إضافية لوحدة الأمم المتحدة للحراسة. كما شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتمويل من حكومة السويد ودعم تقني من البعثة، في بناء أماكن مكاتب إضافية في موقع مقر البعثة ستوفر للمفوضية واليونيسيف والمنظمة الصحة العالمية مرافق مكاتب ذات جودة مُحسّنة. وأُتفق على مشروع ثانٍ مماثل مشترك بين برنامج الأغذية العالمي والبعثة ستبدأ أشغال البناء فيه في وقت قريب.

٣٨ - وتواصل البعثة بذل الجهود لزيادة اكتفائها الذاتي في مجال النقل الجوي بطرق منها اقتناء طائرات عمودية. وفي إطار هذا الجهد، تُوسّع البعثة أيضا مرافق الدعم في مطار بغداد الدولي ببناء منصتين للطائرات العمودية وتوسيع مرافق المكاتب والإقامة وفقا لذلك.

٣٩ - واستمررا المرحلة تنفيذ الاتفاق الأمني الثنائي، أعيد نشر قوات جيش الولايات المتحدة من المناطق الحضرية يوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الذي أُعلن عطلة وطنية، أُطلق عليها يوم السيادة العراقية، حيث تقلدت قوات الأمن العراقية مسؤوليات عامة عن الأمن الداخلي. وبالرغم من عدم تسجيل ازدياد كبير في نشاط الجماعات المتمردة عموما، فقد شن كل من تنظيم القاعدة وعناصر متشددة أخرى سلسلة هجمات كبيرة أسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا في شتى أنحاء البلد خلال هذه المرحلة الانتقالية. ووقعت سلسلة هجمات بالسيارات المفخخة في مختلف أنحاء بغداد، منها هجوم حدث يوم ٢٤ حزيران/يونيه مُخلفًا مقتل ٦٢ مدنيا وإصابة ١٥٠ آخرين بجراح في مدينة الصدر وعدد من الهجمات المماثلة في نواحي كركوك والموصل. وتدل هذه الهجمات على استمرار العناصر المتشددة في نشاطها ليس فحسب لاختبار قدرة قوات الأمن العراقية وإنما أيضا لتقويض ثقة الجمهور في قدرة الحكومة على إعمال دورها السيادي لحماية مواطنيها.

٤٠ - وفي بغداد تواصل استهداف شخصيات سياسية، من ذلك اغتيال حارث العبيدي، زعيم أكبر كتلة سياسية سنوية في البرلمان العراقي، في ١٢ حزيران/يونيه. وفي مطلع تموز/يوليه، ذكرت تقارير في بغداد والموصل ما يبدو أنه سلسلة هجمات على الكنائس المسيحية نُفذت باستخدام أجهزة متفجرة وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص وإصابة عشرات آخرين، من بينهم أطفال. وأثارت هذه الهجمات مخاوف من تكرار صعود تيار هجمات التخويف والمضايقة المتجددة التي تستهدف ترويع الفئات الضعيفة ومنع التعايش السلمي بين مختلف الفئات الدينية.

٤١ - وما زالت مستويات وقوع الحوادث عالية في شمال العراق باستمرار الجماعات المسلحة في تنفيذ محاولاتها استغلال التوترات لا سيما داخل الأقاليم المتنازع عليها. وتجلّت الهجمات في حوادث وقعت داخل الموصل والمناطق الريفية لمحافظة نينوى أسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا. وكان من بين حوادث العنف البالغة، هجوم انتحاري منسق في ٨ تموز/يوليه خلف مقتل ما لا يقل عن ٣٨ شخصا وإصابة ٦٦ آخرين في تلعفر، شمال غرب الموصل. ولا يزال التوتر مشتدا بين قوات الأمن العراقية وعناصر البشمركة الكردية في مناطق خارج الموصل. وبالرغم من استمرار العمليات الأمنية في كركوك ونواحيها، شن المتمردون هجمات أدت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، بما في ذلك هجوم

بسيارة مُفخخة في تازة في ٢٠ حزيران/يونيه أسفر عن مقتل ٨٥ شخصا قرب أحد المساجد وهجوم بسيارة مفخخة في ٣٠ حزيران/يونيه أسفر عن مقتل ٤١ مدنيا وإصابة ١٢٠ آخرين، مما أثار الهواجس من سعي المتشددين إلى إشعال فتيل الصراع بين الجماعات المحلية.

٤٢ - وعموما، تُواصل قوات الأمن العراقية تعزيز المكاسب الأمنية المحرزة في منطقة الأنبار رغم استهدافها هي وقادة مجلس الصحوة باستمرار على طول الممر بين الرمادي والفلوجة. وفي ديالى، لجأ المتمردون إلى نمط مماثل من الهجمات اليومية استهدفت وحدات "أبناء العراق" في بعقوبة والمناطق الريفية المحيطة بها.

٤٣ - ولا تزال مستويات وقوع الحوادث منخفضة نسبيا في مختلف أنحاء جنوبي العراق، حيث تواصل قوات الأمن العراقية في إطار عمليات الاعتراض التي تقوم بها، اكتشاف مخبئ الأسلحة والذخائر في الكوت والناصرية والعمارة. إلا أن ذلك لم يوقف الهجمات بالصواريخ ومدافع الهاون على مواقع القوات المتعددة الجنسيات في العراق في مختلف نواحي المنطقة. وأودى أيضا هجوم بعدة سيارات مفخخة بحياة ٣٥ عراقيا من المدنيين في البطحاء غرب الناصرية بمحافظة ذي قار.

٤٤ - وعموما، تشكل البيئة الأمنية المتطورة بطبيعتها، تحديات كبيرة فيما يتعلق بحماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها في العراق. ونظرا إلى ازدياد الطلب على قيام الأمم المتحدة بتعزيز مستوى أنشطتها الحالي في مختلف أنحاء البلد، سيتطلب تلقائيا، تطوير أجهزة أمنية متوازنة ومنتينة قادرة على دعم التزام الأمم المتحدة واستدامته، توفير موارد ضخمة. ولتحقيق هذا التوازن، سيواصل قسم الأمن التابع للبعثة العمل مع الوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة ومع إدارة شؤون السلامة والأمن وإدارة الدعم الميداني من أجل توفير الموارد واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لكفالة سلامة وأمن الموظفين.

٤٥ - وتساعد الدول الأعضاء بشكل كبير قدرة الأمم المتحدة على إدارة عملياتها في هذه البيئة المعقدة، وذلك بتزويدها بالمستشارين العسكريين وأفراد وحدة الأمم المتحدة للحراسة. فالدور الذي يضطلعون به في إقامة الاتصال بين القوات العراقية والقوات المتعددة الجنسيات، ولا سيما في ضوء استمرار عملية نقل المهام الأمنية إلى سيطرة القوات العراقية وما يرافق ذلك من تخفيض للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، يكتسي أهمية قيمة في الحفاظ على وتيرة أنشطة الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العراق. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعوة من ممثلي الخاص، سيواصل مكتب المستشارين العسكريين دعم تطلع حكومة العراق إلى أن تصبح في آخر المطاف دولة مساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة مستقبلا. وأود أن أتوجه بالشكر

إلى حكومات الأردن وأستراليا، والدايمرك، وفيجي، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية على مساهماتها.

### ثالثاً - ملاحظات

٤٦ - يدخل العراق مجدداً مرحلة حاسمة تتسم بازدياد مسؤوليته عن أمن البلاد وتنظيم انتخابات وطنية هامة تقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ولئن كان تصاعد العنف متوقعا خلال إعادة نشر جيش الولايات المتحدة من المدن في ٣٠ حزيران/يونيه، فقد ساد هدوء نسبي ونجحت قوات الأمن العراقية في تولى المسؤوليات الأمنية في أجزاء حاسمة من البلد. ويحدوني الأمل في أن يكون هذا الاتجاه مبشراً بالخير لمستقبل العراق.

٤٧ - ومن المشجع أيضاً أن تكون السلطات الوطنية - لا سيما اللجنة الانتخابية - مع توقع سلسلة أحداث انتخابية في العام المقبل والاستعدادات المكثفة الجارية في المرحلة المفوضية إلى تنظيم الانتخابات الوطنية، قد طورت خبرتها بشكل جلي في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالانتخابات. وفي الآونة الأخيرة، حالف النجاح تنظيم انتخابات في إقليم كردستان العراقي دون وقوع حوادث. بيد أنه مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية، سيكون التحدي هو الحفاظ على شفافية اللجنة الانتخابية واستقلاليتها وفي الوقت ذاته وضع منهاج قوي يكفل قبول نتائج الانتخابات. وستكون عملية تسجيل الناخبين عنصراً حاسماً في نجاح تنظيم الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير فضلاً عن إمكانية تنظيم انتخابات المحافظات والأقضية في أواخر عام ٢٠١٠. وأشجع حكومة العراق على مواصلة دعمها للجنة الانتخابية وضمان تعبئة الأموال في الوقت المناسب للتمكن من القيام بالاستعدادات الملائمة ذات المصدقية.

٤٨ - ولقد آن الأوان لكي يرهن القادة السياسيون على حنكتهم السياسية، بنبذ خلافاتهم ومصالحهم الضيقة، وأن يثبتوا للشعب العراقي أنه مع السيادة تأتي المسؤولية والمحاسبة في التقدم الظاهر نحو عودة الوضع العادي إلى الحياة اليومية للعراقيين وأداء الدولة القادرة على البقاء. وأحث مجلس النواب العراقي أن يمضي قدماً، بروح المصالحة الوطنية وكدليل على التقدم السياسي المحرز في البلاد، نحو الاعتماد العاجل لقانون انتخابي شامل دون تأخير حتى لا يُضار إنجاز هذه الانتخابات المقررة دستورياً لصالح البلد برمته. وسيكون أيضاً إحراز التقدم في إقرار قوانين حيوية أخرى، مثل قانون الهيدروكربونات، خطوة إيجابية جداً وتحركاً قد يفضي إلى تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج النفطي بالعراق.

٤٩ - ويساورني القلق إزاء العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وقيادة إقليم كردستان العراقي. وبالتالي فقد برزت أيضا، توترات بين قوات الأمن الكردية والجماعات غير الكردية في مناطق خارج إقليم كردستان المعترف به. وفي العقود الماضية، عانى شعب أكراد العراق من حملات اضطهاد وحشية أسفرت عن التصميم على كفالة عدم تكرار هذه المعاناة أبدا. وتقع مسؤولية خاصة على عاتق جميع النواب المنتخبين والأحزاب السياسية والقادة السياسيين للعمل صوب تخفيف التوترات والحد من الخلافات السياسية والنضال من أجل التوصل إلى اتفاقات سياسية باعتبارها سبيلا لكفالة سلام وأمن دائمين في البلاد برمتها.

٥٠ - وفي ضوء اعتماد مشروع دستور إقليم كردستان مؤخرًا الذي يطالب بمناطق تخضع حاليا للمناقشة من فرقة العمل الرفيعة المستوى التي تجتمع تحت رعاية الأمم المتحدة، أحث حكومة إقليم كردستان وبرلمان إقليم كردستان العراقي على إعادة النظر في أحكام يُحتمل أن تؤدي إلى تفاقم التوترات وتؤثر في المناقشات الجارية بشأن الحدود المتنازع عليها ومسائل أخرى تستأثر باهتمام حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق على حد سواء. ويجدوني الأمل أن يتضاءل الميل إلى إصدار بيانات لا نفع منها أو القيام بأعمال قد تثير غضب الطرف الآخر، وذلك بعد ازدياد الزخم السياسي الذي تحقق بفضل الانتخابات الإقليمية الأخيرة. وأدعو إلى وضع حد للبيانات الاستفزازية بما فيها إصدار بيانات تستبق الحكم بأي شكل كان على مستقبل مناطق مثل كركوك، وفرض الأمر الواقع في أي أعمال من جانب واحد يرجح أن يرى فيها الطرف الآخر عملا ينطوي على نية عدائية. وما زالت عملية مناقشة الحدود الداخلية المتنازع عليها في مراحلها المبكرة، لكنني أتوقع وأمل أن تستمر الإرادة السياسية التي أبداها الطرفان وأن يواصل جميع الأطراف العمل سويا على إحداث تأثير إيجابي على الحالة على أرض الواقع لضمان استمرار التقدم عبر الحوار. والبعثة، بما تتلقاه من دعم من المجتمع الدولي، مستعدة لمواصله جهودها للنهوض بالحوار ومساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق ممكن بشأن مختلف المسائل موضوع المخاطرة، بطلب من حكومة العراق.

٥١ - تواصل حكومة العراق معالجة القضايا المتصلة بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، رغم التحديات التي تواجهها على مستوى القدرات. ويتيح لها الفحص المقرر أن تجريه آلية الاستعراض الدوري الشامل في شباط/فبراير ٢٠١٠ فرصة ممتازة لإثبات أنها قطعت أشواطًا كبيرة في مجال وضع إطار قانوني قوي إذا كانت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان قائمة وتؤدي مهامها بحلول ذلك التاريخ. وفي غضون ذلك، فإنني أواصلحث الحكومة العراقية على النظر رسميًا في وقف تطبيق عقوبة الإعدام إلى حين إجراء استعراض شامل للتشريعات العراقية وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤٩/٦٢.

وتتطلع البعثة إلى مواصلة عملها في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان وإدخال إصلاحات قضائية وقانونية في العراق.

٥٢ - ويمر العراق اليوم بمرحلة مهمة في مسيرته نحو الانتعاش والتنمية، بل ويحتمل أن يكون هذا هو وقت الفرص أيضا. فهناك زخم كبير على جميع مستويات الحكومة لمعالجة بعض أعقد القضايا الاجتماعية والاقتصادية للبلد: البطالة، والبنية التحتية المتهاككة، والفساد، والفقر، والتكاليف الباهظة للإدارة. ومع مواصلة العراق تنفيذ برنامج إصلاحاته الطموح جدا، منذ عام ٢٠٠٣، فإنني أحث قادته على كفالة جعل احتياجات جميع مواطنيه، وبخاصة أفقر الفئات وأضعفها، في صلب خططه الإنمائية. وقد شدد كبار المسؤولين العراقيين على الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات الدولية في العراق وإلى تعبئة الموارد الاقتصادية والطبيعية العراقية غير المستغلة لزيادة إيرادات البلد.

٥٣ - ويجب أيضا توجيه عملية الإنعاش الاقتصادي في العراق، بطريقة استراتيجية، نحو التصدي لأوجه اللامساواة عن طريق زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية ونظم الحماية الاجتماعية وإعمال حقوق الإنسان الأساسية لكل العراقيين، رجالا ونساء وأطفالا. ويجب أن تُعالج هذه الجوانب من المسيرة التنموية بالعراق في إطار خطة إنمائية وطنية، وهي خطة ينبغي أن نسترشد بها في تنقيح النقاط المرجعية للعهد الدولي مع العراق. وسيشكل المؤتمر الرفيع المستوى بشأن العهد الدولي مع العراق، المقرر عقده في بغداد في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٩، مناسبة مهمة لتقرير مستقبل شراكة العراق مع المجتمع الدولي وتحديد أولويات البلد للعام المقبل. ويجب وضع رؤية مشتركة بين العراق والمجتمع الدولي قبل عقد المؤتمر بما يكفل أن يكون حدثا مثمرا.

٥٤ - وعلى المدى البعيد، فإن الخطة الإنمائية الوطنية للحكومة، مدعومة باعتماد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ستتيح أيضا مواصلة أنشطة الأمم المتحدة مع أنشطة الحكومة العراقية وتسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف أنحاء البلد. وستصحب ذلك توقعات أكبر بشأن حضور الأمم المتحدة في العراق وقيامها بتنسيق تقديم المساعدة ضمن إطار متكامل لوحدة العمل في الأمم المتحدة. ويتوقف التقدم الذي يمكن أن يحرزه العراق في تنفيذ كل من الخطة الإنمائية الوطنية والعهد الدولي، كما هو الشأن في مجالات أخرى عديدة، على إقامة شراكات داخل الحكومة لكفالة اتباع نهج مشترك. وفي هذا الصدد، فإنني أرحب بإشراك مجموعة من الجهات الحكومية الفاعلة، بما فيها وزارة التخطيط، في عملية تنقيح النقاط المرجعية للعهد الدولي مع العراق. وبتفادي الازدواجية وكفالة إشراك جميع الأطراف المؤثرة العراقية، فإن برنامج تنمية العراق وتحديثه

يمكنه أن يشكل أساساً متيناً للوحدة عبر مختلف الوكالات الحكومية وداخل البرلمان نفسه، وإنني أحث قادة العراق على زيادة الجهود المبذولة في هذا الاتجاه.

٥٥ - ويشكل التحدي المتمثل في تناقص الموارد المائية الطبيعية، وبخاصة في ظل فترات جفاف طويلة، مصدر قلق لمنظومة الأمم المتحدة في العراق. إلا أنه أثبت قدرة الساسة العراقيين على العمل جنباً إلى جنب من أجل الفئات المتضررة لما فيه المصلحة الوطنية. وقد ظهر هذا الحس بالمسؤولية المشتركة خلال مؤتمر دستوري بشأن الموارد الطبيعية عُقد مؤخراً وأسفر عن اقتراح وضع التشريعات الخاصة بإنشاء مجلس وطني للموارد الطبيعية لإعداد استراتيجية وطنية للمياه. وهناك أيضاً قلق متزايد ومشارك في العراق بشأن الحاجة إلى تأمين استفادة أكبر من التدفقات المائية عبر الحدود مع جمهورية إيران الإسلامية وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وقد شدد مقررو السياسات في العراق على الحاجة إلى مشاركة الأمم المتحدة في حوار إقليمي بشأن إدارة هذه التدفقات. وأنا أثنى على هذه المبادرات وأشجع العراق وجيرانه على مواصلة الحوار الهادف إلى إيجاد حل لقضية المجاري المائية المشتركة للبلد على المدى البعيد، وآمل أن تنتقل الروح التي تطبع هذا الحوار إلى القضايا الأخرى للمساعدة على إنجاح عملية المصالحة الوطنية والحوار الإقليمي.

٥٦ - وأسهم تحسن الوضع الأمني داخل العراق في زيادة أعداد العائدين من اللاجئين والمشردين داخلياً في العراق. ومن الضروري توفير الأرض وإتاحة مزيد من الأموال لتأمين المأوى لهم وتلبية باقي احتياجاتهم الأساسية لتمهيد الطريق أمام عودة اللاجئين العراقيين والمشردين داخلياً. وفي حين ما زالت هناك بعض الجيوب غير الآمنة في البلد وما زال الاطمئنان منعدماً لدى بعض اللاجئين من السكان، فمن شأن زيادة انخراط الحكومة العراقية مع اللاجئين العراقيين خارج العراق، بسبل شتى منها تعزيز جهود المصالحة الوطنية، أن يمهّد الطريق لإمكان عودتهم الطوعية.

٥٧ - وقد أكمل ممثلي الخاص السابق، ستافان دي ميستورا، مدة ولايته البالغة ١٨ شهراً في ٣٠ حزيران/يونيه. وفي ٩ تموز/يوليه، عيّنت آد ملكرت، من هولندا، ممثلي الخاص الجديد في العراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وقد سافر مباشرة إلى البعثة لإجراء جولة أولى من المشاورات. ولدى السيد ملكرت مزيج له قيمته من الخبرة السياسية الواسعة والخبرة الاقتصادية والإنمائية، وهو ما سيكون مفيداً جداً في هذه الفترة من المرحلة الانتقالية التي يعيشها العراق. وأخيراً، أود أن أشكر موظفي البعثة الوطنيين والدوليين، وكذلك موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على ما يبذلونه من جهود حثيثة في ظل ظروف صعبة جداً.

٥٨ - وبمناسبة استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإن هذا التقرير يتضمن تقييماً للأنشطة التي تقوم بها البعثة حالياً فيما يتصل بتقديم المشورة إلى حكومة وشعب العراق ودعمهما ومساعدتهما في الدفع بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية إلى الأمام، وإجراء الانتخابات والاستفتاءات، ومراجعة الدستور، وحل المنازعات بشأن الحدود الداخلية، وإجراء حوار إقليمي. وفي إطار الولاية الحالية، تواصل البعثة أيضاً تيسير تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية، وعودة المشردين عند الاقتضاء، وتطبيق العهد الدولي مع العراق، وتنفيذ البرامج المتصلة بتقديم الخدمات الأساسية أو بالإصلاح والتنمية الاقتصاديين، إضافة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون في العراق. وإذني على يقين بأن الأمم المتحدة يمكنها، بطلب من حكومة العراق وبالتشاور معها، أن تضطلع بدور فاعل ومهم في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والتقدم في العراق.